

نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة مع التطبيق على أفريقيا

أ. أحمد مصطفى المليجي (*)

أ.د. محمود أبو العينين (**)
د. محمود زكريا (***)

• ملخص:

يتناول البحث نظام الأمن الجماعي في دول القارة الأفريقية في الأمم المتحدة، وذلك باستخدام منهج المصلحة الوطنية والبناء الوظيفي خلال الفترة من 1945 حتى نهاية عام 2022. ينقسم البحث إلى مقدمة وأربعة مطالب رئيسية وخاتمة تتناول المقدمة موضوع البحث وأهميته وإشكاليته وتساؤلاته ومنهجة وتعرض المقدمة قضية الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة وأبرز الأزمات التي واجهتها في القارة الأفريقية والتحديات المشتركة وممارسات الأمن الجماعي في ظل النظام العالمي الجديد ويتناول المطلب الأول، منظمة الأمم المتحدة والسلم والأمن في إطار ميثاق الأمم المتحدة، والمطلب الثاني، أجهزة الأمم المتحدة المسئولة عن السلم والأمن، المطلب الثالث، يتناول نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة في فترة القطبية الثنائية، بينما يتناول المطلب الرابع، الأمن الجماعي في ظل ما بعد الحرب الباردة وأزمة دارفور بالسودان. وأخيرا خاتمة تتضمن النتائج والتي خلص إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الأمن الجماعي، قارة أفريقيا، الأمم المتحدة

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

(***) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

- **Abstract**

Collective security system under the United Nations

With application to Africa

Collective security is one of the central that completely affected the nation-state after the congress of Westphalia and Italy in 1648. A solution the state was the main axis of bilateral and international relations, as each country relied on its own capabilities to unify the various threats, then the countries turned to the idea of dispute out of the origin of the falconer of peace and security of their countries, with the sons of the first world war and the establishment of the league of nations, which failed to establish regional and international peace and security, and ended the rhyming war of the second world war and the victory of the caliphs over the axis forces, and the united nations was established, and the decision was adopted in its glasses, but the two great countries and the polarization of its in favor of each of them which ended as the daily trend the concept of collective mother hood in Africa is considered one of the basic Jurisprudences that directly affect African nations which directly affects security and peace in African countries.

Key Words: Collective security, Africa, U. N.



• مقدمة

قضية الأمن الجماعي من القضايا المحورية منذ قيام الدولة القومية بعد مؤتمر صلح وستفاليا عام 1648 حيث كانت الدولة هي المحور الأساسي للعلاقات الثنائية والدولية، حيث اعتمدت كل دولة على قدراتها الذاتية في مواجهة التهديدات المختلفة.

ثم اتجهت الدول إلى فكرة الأحلاف من أجل تحقيق السلم والأمن لدولهم، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم التي فشلت في تحقيق السلم والأمن الإقليمي والدولي وانتهت بقيام الحرب العالمية الثانية، وانتصار الحلفاء على قوات المحور، وقيام الأمم المتحدة والتي اعتمدت في نظامها على الفصل السابع، إلا أن القوتين العظميتين استقطبتا الدول لصالح كلا منهما وهو ما انتهى بانحيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمي.

يعتبر مفهوم الامن الجماعي في افريقيا من القضايا الأساسية التي تمس الأمن القومي الأفريقي بشكل مباشر والذي يؤثر مباشرة على الأمن والسلم في الدول الأفريقية. سنتعرض لمفهوم الأمن الجماعي الذي يعني أن أمن "الجزء" يتعين أن يكون مرتبطاً بأمن الكل، ومن ثم فإن أي تهديد يقع على "الجزء" فإن مواجهة هذا التهديد تقع على عاتق الكل، وليس على عاتق الجزء المهدد فقط، ويعتبر مفهوم الأمن الجماعي قد تبلور من خلال ثلاث مراحل تاريخية:

أولاً: عقب مؤتمر فيينا عام 1815 ومع قيام الحلف المقدس الذي تطور إلى إرساء آلية محددة لتحقيق السلم والأمن في القارة الأوروبية.

ثانياً: عقب الحرب العالمية الأولى وتكون عصبة الأمم التي أرست آلية جديدة لتحقيق منظومة السلم والأمن في النظام العالمي.

ثالثاً: عقب الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة التي بلورت نظاماً جديداً لمنظومة الأمن الجماعي تقوم فكرته على أمن الجزء هو أمن الكل، وأي تهديد موجه للكل هو تهديد للجزء وأن مستوى الممارسة في الأمن الجماعي تعتمد على تضامن الدول وتكون المسئولية متساوية وهو ما لم يحدث في الواقع الفعلي حتى الآن.

ومما سبق نستخلص:

- انهيار النموذج الأول (مؤتمر فيينا) نتيجة الصراعات القومية في أوروبا- وكذا النموذج الثاني (عصبة الأمم) الصراعات الأوروبية والتنافس على المصادر الأولية نتيجة التطور الصناعي في أوروبا والنموذج الثالث (الأمم المتحدة) تعثر تحت تنافس القطبين العظميين في صراع على مناطق النفوذ العالمي وكذا سباق التسلح والفضاء..

إشكالية الدراسة

ترتكز إشكالية الدراسة في التحديات التي تواجه منظومة الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة، وتأثيرها على إشكالية تكوين مفهوم الأمن الجماعي، والإطار المؤسسي له على مستوى الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي داخل القارة الأفريقية وتأثير الصراعات والنزاعات الأفريقية في بعض دول القارة منها على سبيل المثال أزمة (دارفور).

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالأمن الجماعي؟
2. ما دور الأمم المتحدة في إقرار للأمن والسلم في القارة الأفريقية؟
3. تحليل دور الأمم المتحدة من السلبيات والإيجابيات في القارة الافريقية؟
4. السلبيات والإيجابيات لدور الأمم المتحدة في القارة؟

الإطار المنهجي

تأخذ الدراسة بعين الاعتبار الاسهامات النظرية لمنهج المصلحة الوطنية الذي يقوم مبدأ العلاقات الدولية المعاصرة التي تتركز على ركيزتين أساسيتين هي القوة والمصلحة الوطنية، فيما تتمثل القوة في إطار المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، إلا أن القوة لأبد لها من غاية تبرر الوسيلة وهو ما يعرف بالمصلحة الوطنية التي تشير إلى مجموع القيم الوطنية النابعة من الدول، مما يجعلها هدف حقيقي تسعى الدول



لتحقيقه، يعتبر "أنيكولو ميكافيلي" أول من أطلق مفهوم المصلحة الوطنية كما أصبحت السياسة الخارجية للدول توجه نحو المصلحة الوطنية وهي الأساس التي تقوم عليه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

كما اعتمدت الدراسة على منهج البناء الوظيفي لنموذج "جابريل الموند" الذي يهدف إلى كيفية عمل المؤسسات في المجتمع وما هي العلاقة بين الدول والمؤسسات وهي من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً واستخداماً في مجال على الاجتماع، واستخدمت من قبل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا التي وصفها "أونست كونت" وهو أول ن دعا إلى تأسيس علم لدراسة المجتمع وأطلق عليه علم الاجتماع ويعتبر العالم "هربرت سثبسر" من العلماء المؤسسين لهذه النظرية، حيث أن المجتمع عبارة عن مجموعة من النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية والدينية والأسرية، وكل نظام له وظيفة هامة تساعد على استمرار بناء المجتمع.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد تأثير الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الجماعي في القارة الأفريقية في ظل تواجد الصراعات والنزاعات المنتشرة في القارة وذلك بتشكيل ترتيبات عسكرية إقليمية لمكافحة الصراعات ومدى تأثير ذلك على القارة الأفريقية.

• مقدمة

تم تطبيق الأمن الجماعي على مستوى الممارسة في العصر الحديث من خلال المنظمات الدولية من أهمها منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى قطبين شرقي وغربي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالأحادية بعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1991، اعتمدت الأمم المتحدة أهدافاً لتحقيق منظومة السلم والأمن من خلال مجموعة من المناهج وذلك بتسوية المنازعات بالطرق السلمية والاعتماد على المفاوضات السلمية والوساطة والتحقيق وغيرها مع تطور العلاقات الدولية ظهر منهج الأمن الجماعي الذي يعتمد على الوسائل غير العسكرية بالإضافة إلى استخدام الوسائل العسكرية حال تهديد السلم والأمن الدوليين.

بالنظر إلى نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة نجد أنه يحتوي على شقين الأول وقائي والثاني علاجي:

– الشق الوقائي⁽¹⁾

يتمثل في دور الوسيط الذي يمثله مجلس الأمن بين الأطراف المتنازعة حيث يقوم المجلس بدعوة الأطراف في النزاع "من شأن استمرار تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر" إلى تسوية بالوسائل السلمية، وتشمل هذه الوسائل طبقاً لنص المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، اللجوء إلى المنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يتفق عليها أطراف النزاع.

– الشق العلاجي⁽²⁾

يتمثل دور مجلس الأمن كشرط لاتخاذ اجراءات وتدابير ضد الدول التي تقوم بأي عمل من أعمال العدوان، أو تهديد السلم والأمن الدولي أو الإخلال به وفق نص الفصل السابع من الميثاق.

تتضمن سلطات مجلس الأمن الآتي:

أ- حق تقييم الأوضاع لمعرفة إذا كان هناك تهديد السلم والأمن أو الإخلال به طبقاً للمادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة.

ب- حق تقديم توصياته في هذا المجال ودعوة المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو تدابير مؤقتة طبقاً للمادة (40).

ج- تقرير ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة المادة (41).

د- الحق في اتخاذ تدابير واعمال قمعية واللجوء إلى استخدام القوة المسلحة للحفاظ على السلم والأمن طبقاً للمادة (42).

(1) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام (الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة 11، عام

1975) ص ص 224-230.

(2) المرجع السابق ذكره، ص 332.



المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة والسلام والأمن في إطار ميثاق الأمم المتحدة

تبين للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، أنه لا بد من وجود صيغة جديدة لترتيب العلاقات بين الفاعلين الدوليين في إطار نظام دولي جديد يتميز بالطابع المؤسسي بعد ما خلفت الحرب دمارا وخسائر كبيرة بين الدول المتحاربة لاسيما الاتحاد السوفيتي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهم والتي على اساسها أنشئت منظمة الأمم المتحدة.

أولاً- منظمة الأمم المتحدة (United Nation Organization (UNO)⁽¹⁾

تأسست منظمة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر عام 1945 كمنظمة دولية تسعى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتعمل على تحقيق عدة أهداف، والقيام بعدة أدوار دولية في مختلف المجالات سطرتها الدول الأعضاء لاسيما الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، من أهم الأدوار لعبت الأمم المتحدة دور مركزي لتحقيق منظومة الأمن الجماعي (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)، مع أهمية ضرورة اتخاذ تدابير جماعية ضد النظم المهتدة للأمن والسلم الدوليين.

وبالرغم من تفعيل منظومة الأمن الجماعي إلا أن الحروب الغير مباشرة التي قامت بين القوتين العظمتين في كوريا عام 1950 وفييتام عام 1961 بغرض التحكم في متغيرات النظام الدولي.

ثانياً- السلم والأمن الدوليين في إطار ميثاق الأمم المتحدة

ورد في وثيقة الميثاق أن شعوب الأمم المتحدة أكدت على نفسها تجريم الحروب من أجل الإنسانية، وتؤكد على إيمانها بالحقوق الأساسية وكرامته، وتحقيق العدالة واحترام قواعد القانون الدولي، ورفع مستوى الحياة، وكان من مبادئها في المادة الأولى والثانية من الميثاق التالي:

1- حفظ السلام والأمن الدوليين وحل المنازعات الدولية وفق القانون الدولي.

(1) معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (بيروت: مكتبة لبنان، الجزء الأول، 1986) ص445.

- 2- المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها.
- 3- التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والثقافية.
- 4- اعتبار منظمة الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها إلى الغاية المشتركة.

تنص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على الآتي⁽¹⁾

يقضي جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر"، كما أقر ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة الحق في مناقشة أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها إليها عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة (35).

لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت المنظمة المبادئ التالية

- أن المقاصد الرئيسية التي تتخذها الأمم المتحدة وكذا مجلس الأمن على إنماء العلاقات الدولية الودية على أساس احترام "المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب".
- تحظر المادة 2 (4) من الميثاق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي.
- أن يساعد أعضاء الامم المتحدة المنظمة في أي عمل تتخذه وفق الميثاق وتمتتع عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها أي عمل للمنع أو الإنقاذ المادة 2 (5).
- ضرورة ضمان تصرف الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة وفقا لمبادئ المنظمة، المادة 2 (6).

(1) ميثاق الأمم المتحدة (المادة 35) ملحق رقم (1).



- عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وعلى أنه ليس في هذا المبدأ ما يسمى تطبيق التدابير والاجراءات الإلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق المادة 2 (7).

- أوكل الميثاق مهمة تطبيق هذه المبادئ إلى أجهزة رئيسية طبقاً للفصل الرابع المادة (7) الفقرة (4) لإنشاء (جمعية عامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة).

المطلب الثاني: أجهزة الأمم المتحدة المسؤولة عن السلم والأمن

أولاً- مجلس الأمن الدولي

حدد ميثاق الأمم المتحدة التزام جميع الأعضاء في المنظمة لقرارات مجلس الأمن بما يتعلق بإجراءات السلم والأمن الدوليين، ويعتبر أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وله سلطة قانونية وقراراته ملزمة للدول الأعضاء طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق، تشمل سلطاته عمليات حفظ السلم، وفرض عقوبات دولية، والسماح بالعمل العسكري ضد أي دولة معتدية، ويعتبر مجلس الأمن الهيئة الوحيدة في الامم المتحدة المخول لها إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء.

كما منح الميثاق مجلس الأمن بموجب الفصل السابع السلطة لتقدير التدابير اللازمة لحل المنازعات بالقوة، ما أجازت المادة (42) من الميثاق لمجلس الأمن أن يتخذ بالقوة المسلحة ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين، على أن تضع الدول الأعضاء تحت تصرف المجلس ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية طبقاً للمادة (43)، وتشكيل لجنة لأركان الحرب لأبداء المشورة والمعونة إلى المجلس من قوات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وتعمل تحت إشرافه، لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير العسكرية اللازمة بواسطة القوات الجوية والبحرية والبرية ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدوليين أو لإعادته إلى نصابه.⁽¹⁾

(1) لعمامة لينده، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة

ماجستير (الجزائر: جامعة مولوى معمري، 12 يوليو، عام 2012) ص7.

ثانياً - الجمعية العامة للأمم المتحدة

تتكون من جميع الدول الأعضاء في منظمة الامم المتحدة، ولها الحق في مناقشة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإصدار التوجيهات والقرارات الملزمة، وكان لتدخل القوى العظمى في قرارات الجمعية ما أدى إلى إضعافها، وحاولت الجمعية سد الفجوة بإصدار بعض الوثائق لتفسير بعض نصوص الميثاق حول الحلول السلمية للمنازعات الدولية، كما أقرت الجمعية الإعلان الخاص بتقصي الحقائق في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين القرار (59/46) وأوجدت نظاماً بديلاً لمجلس الأمن يعرف باسم "الاتحاد من أجل السلام" (*) ليحل حال عجز مجلس الأمن القيام بمسئوليته. (1)

ثالثاً - محكمة العدل الدولية

يقع اختصاص المحكمة في الإفتاء والقضاء وذلك في مجال إيجاد الترتيبات اللازمة لتجنب استعمال القوة وكذلك حكمها في القضايا بين الدول وتكون قراراتها ملزمة وغير قابلة للطعن وتشكل المحكمة أهمية قانونية ودولية ومعنوية للدول.

تعتبر محكمة العدل الدولية الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ووضع لها نظام خاص مستمد من النظام الأساسي الذي وضعته عصبة الأمم للمحكمة الحالية بميثاق الأمم المتحدة واعتبر جزءاً لا يتجزأ منه. (2)

يعتبر حكم المحكمة الدولية نهائي وغير قابل للاستئناف، إلا في حالات ظهور وقائع جديدة تؤثر على الدعوى لم تكن مطروحة من قبل، وتلزم ميثاق الأمم المتحدة كل عضو من أعضاء الهيئة بالموافقة على حكم المحكمة في أي قضية يكون طرفاً فيها وإذا اعترضت أحد الدول الأعضاء يتم اللجوء إلى مجلس الأمن لتقديم توصياته وقراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ الحكم.

(1) أحمد علوه "استراتيجية الأمن الجماعي ما بين تعدد الأقطاب والقطب الواحد"، مجلة الدفاع

الوطني اللبناني (بيروت: أكتوبر عام 2007) ص 95.

(2) محمد المجذوب، التنظيم الدولي (بيروت: الدار الجامعية عام 1988) ص 223.



المطلب الثالث: نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة في فترة القطبية الثنائية

إن تحقيق الأمن والاستقرار هدف كل نظام قانوني سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي بواسطة مجموعة من الأحكام والاجراءات، أما على المستوى الدولي فقد تم وضع أسس جديدة لتحقيق الأمن وصيانة السلم العالمي، وذلك بتحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية، والالتزام بالحلوس السلمية، وتكريس فكرة التضامن الدولي بين جميع أعضاء المجتمع الدولي وأن الإخلال بالسلم والأمن الدوليين أو ارتكاب أي أعمال عدوانية يستلزم التصدي لها من جميع الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة عن طريق اتخاذ إجراءات جماعية ضد أي دولة ارتكبت العمل غير المشروع.⁽¹⁾

أصبح الأمن الجماعي في هذه المرحلة أداة ضغط تسيير وفق سياسات المعسكرين الشرقي والغربي مع تصاعد حدة النزاعات ذات البعد الثقافي والاجتماعي والديني الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة بين الممارسة والتطبيق.

يتضح أن ظهور الندية بين القوتين العظمتين من خلال التحالفات العسكرية، وتطوير الأسلحة، التقدم الصناعي، التكنولوجي، السباق الفضائي، الانفاق على الترسانات النووية والحروب الفيروسية، في ظل حرب غير معلنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والاتحاد السوفيتي وحلفاؤه، ما أدى إلى صراعات سياسية من أجل المساندة، وانتشرت الحروب في ربوع العالم، وسياسات المحاصرة للمد الشيوعي، وظهور أزمات وحروب منها الآتي:

أزمة حصار برلين عام (1948-1949)، الحرب الكورية عام (1950-1953)، أزمة الصواريخ الكوبية 1962، حرب فيتنام عام (1956-1975)، الغزو السوفيتي لأفغانستان (1979-1989)، حرب تحرير الكويت (1991)، حرب أوكرانيا (2022).

(1) رابح جدو، النظام القانوني للأمن الجماعي في القانون الدولي العام (الجزائر: الأكاديمية العربية، مجلة جيل للأبحاث القانونية ط2 عام 2016) ص35.

كل هذه الأحداث والأزمات كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية نووية مدمرة، الأمر الذي أفضل نظام الأمن الجماعي الدولي والإقليمي حتى نهاية الحرب الباردة بين القوتين.

استخدام الكاتب الانجليزي "جورج اورويل" الحرب الباردة كمصطلح عام في مقال "أنت والقنبلة الذرية" نشر في 19 أكتوبر عام 1945 في صحيفة تريبيون البريطانية ليؤكد للعالم أنه يعاني في ظل تهديدات الحرب النووية.⁽¹⁾

النتائج التي ترتبت على الحرب الباردة

1- إن النظام القطبي الثنائي أوجد استقرارا عالميا، وجنب العالم حرب عالمية مدمرة، إلا أنه حد من فاعلية منظمة الأمم المتحدة، وأصبحت غير قادرة على ممارسة دورها بفاعلية خلال توافق القوتين العظميتين وذلك عبر أربعة عقود (1945-1991)، إلا أن نظام توازن القوى كان غير قادر على الصمود والاستمرار بسبب التغيير المستمر داخل القوى وطبيعة تحالفاتها القائمة على المصالح، كل هذه العوامل أثرت على نظام الامن الجماعي الدولي.⁽²⁾

2- سيطرت قواعد الحرب الباردة على منطقتي القوتين العظميتين في سلوكهما تجاه الأمم المتحدة ومواقفها كانت كما يلي:

أ- استبعاد دور المنظمة الدولية في الصراعات بين الدول.
ب- عدم السماح بتدخل الأمم المتحدة في الصراعات بين الدول خاصة العربية-الإسرائيلية (أزمن العدوان الثلاثي، الحرب العربية/الإسرائيلية).

مما سبق يتضح وجود ثغرات في النظام الأمني للأمم المتحدة لعل أهمها

- غياب الوضوح في المرجعيات القانونية الدولية.

(1) رايح جدو، المرجع السابق ذكره، ص 36.

(2) نبيل العربي، فشل نظام الأمن الجماعي الدولي، صحيفة الشروق (القاهرة: عدد 3302، 16 فبراير عام 2018) ص 11.



- تركز فاعلية دور منظمة الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.
- اللجوء إلى الخيار العسكري التوافقي ممثلاً في عمليات حفظ السلام بدون موافقة الأمم المتحدة.

المطلب الرابع: الأمن الجماعي في ظل ما بعد الحرب الباردة وأزمة إقليم دارفور بالسودان

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتهز اللحظة التاريخية في سعيها نحو الإمبريالية والسيطرة الكونية، فهي تنتج نصف الانتاج الصناعي العالمي، وتحتكر التكنولوجيا الحديثة والسلاح النووي، ومنعه على أي من الدول الأخرى.

لذا وضعت استراتيجية عسكرية لتقسيم العالم إلى مناطق أوكلت قيادتها إلى قيادة عسكرية أمريكية، لم يكن الهدف روسيا والصين فحسب بل السعي لامتلاك الوسائل التي تجعلها القوى الكبرى والمهيمنة على أنحاء الأرض والفضاء، وتغيير القانون الدولي إلى ضرورات الدفاع عن مصالحها القومية.⁽¹⁾

إن إرادة العالم وفق المصالح الأمريكية التي تصنعها من خلال مجموعة الدول الصناعية الثمانية، وذلك من خلال سيطرتها على المؤسسات الدولية وفقاً لمصالحها (البنك الدولي - صندوق النقد - منظمة التجارة العالمية) وإعادة ترسيم الدول طبقاً لمخططاتها، ومحاربة أي قوة اقتصادية أو عسكرية تخرق احتكارها وسيطرتها، كما أعطت لنفسها الحق في شن الحروب الوقائية دون العودة إلى الأمم المتحدة وأجبرت حلفائها في حلف شمال الأطلسي على الحرب معها في الحروب التالية:

1. حرب الخليج الأولى عام 1991

2. حرب البلقان عام 1999

(1) سمير أمين، "جيوستراتيجية الإمبريالية المعاصرة" مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303، عام 2004) ص ص 22.

3. حرب الخليج الثانية عام 2003 (غزو العراق).

4. حرب أفغانستان عام 2001-2021 التي تعد أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية متجاوزة حرب فيتنام (نوفمبر 1955- أبريل 1975) بحوالي خمسة أشهر.

الأمر الذي أدى إلى الحد من تأثير دور منظمة الأمم المتحدة في التدخل في القضايا الدولية.⁽¹⁾

أولاً- الموقف الأمريكي من منظمة الأمم المتحدة

تعيش منظمة الأمم المتحدة أزمة وجودية تتعلق بمصيرها ودورها المقبل في النظام العالمي، وأصبح دور الأمم المتحدة محدودا وخارج إطارها المؤسسي المناسب لحل المشاكل الدولية، على الرغم من نشاطها الثقافي والاجتماعي، إلا أن تدخل القطب القوي في الشؤون الداخلية للعديد من الدول، وذلك من خلال حماية حقوق الإنسان أو الإرهاب الدولي الأمر الذي قوض من عمل المنظمة وكان لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمات الدولية بشكل مباشر، بمعنى الاحتياج لإصلاح هيكلية لمنظمة الأمم المتحدة بات ضروريا، أي بناء شامل للمنظمة الدولية للتغلب على مقاصد الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة أنه يجب التركيز على المستقبل بشكل يتواءم مع التطورات التي تحدث في الحياة الدولية والنظام الدولي، أي أننا بحاجة إلى الجمع بين عضوية الدول وعضوية ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تمثل المجتمع المدني، وذلك بغرض إصلاح وهيكلية المنظمة الدولية، خاصة مجلس الأمن وذلك للقيام بمسئولياتها تجاه المجتمع الدولي. مع منح الدول الجديدة عضوية دائمة وحق الفيتو، مع تحديد استخدام هذا الحق في حالات معينة مثل فرض العقوبات والاجراءات الاحترازية التي تحتاج إلى دعم عسكري أو قوات دولية.⁽²⁾

(1) غسان العزي، سياسة القوة (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، عام 2000) ص29.

(2) بول كندي، قضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، السياسية الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 169، المجلد 42، يوليو عام 2007) ص235.



وفي بادرة منذ تأسيس المنظمة الدولية، قدم كوفي عنان الأمين السابق للأمم المتحدة مسودة اقتراحات تهدف إلى إجراء إصلاحات في تاريخ المنظمة، كان منها توسيع مجلس الأمن ليشمل عدد (24) دولة بدلا من (15) دولة، وإجراء إصلاحات على لجنة حقوق الانسان التي تتكون من (53) دولة وذلك بزيادة فاعليتها وتحسين أدائها، على أن يتم انتخاب اعضائها مباشرة من الجمعية العامة وحصولها على صلاحيات لا تقل عن صلاحيات مجلس الأمن، بحيث تؤهلها لاتخاذ قراراتها باستقلالية.

كما اقترح كوفي عنان، اتخاذ اجراءات لتحديد انتشار الأسلحة النووية وأخرى ترمي إلى تخصيص الدول الأعضاء 0.7% من ناتجها القومي للمساعدات الإنسانية الذي يهدف إلى تجفيف منابع المالية للمنظمات الإرهابية وردع الدول الداعمة للإرهاب، ومناشدة الدول الأعضاء الالتزام بشأن وضع ترتيبات احتياطية لتوفير القوات والمعدات والموارد الأخرى كمركز عمليات لقوات حفظ سلام دولية يكون قوامها حوالي 80.000 فرد مع الاستخدام الأمثل لأدوات حفظ السلام، والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وقد فشل اقتراح كوفي عنان لاعتراض الدول الخمس الدائمين على توسيع مجلس الأمن وإلغاء الفيتو.⁽¹⁾

نجد أن الدور الحقيقي للمنظمة الدولية كما جاء في الميثاق والدور المفروض في الدول الكبرى التي تتحكم ماديا ومعنويا تكمن في إشكالية وجودها وجدوى الأمن الجماعي وترتيباته، إن المنظمة الدولية لم تستطع أن تمنع الحروب والصراعات بين الدول خاصة في القارة الأفريقية الأمر الذي أدى إلى ضرورة إعلان ميثاق جديد للأمم المتحدة يشجع على توطيد السلم والأمن الدوليين، وحل المنازعات بالطرق السلمية، ومنع العدوان، وتنمية الشعوب الفقيرة، وإن كان هناك بعض النجاحات على بعض الأصعدة إلا أن تأثير القوى العظمى الفاعلة قد جاء بالسلب على قرارات المنظمة الأمر الذي يقوض السلم والأمن الدوليين.

(1) الأمين العام السابق كوفي عنان، "مركز الخليج للأبحاث (جدة: العدد 164، عام 2021)

ثانياً- دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الأفريقي

تقوم الأمم المتحدة بدور فعال في إقرار السلم والأمن في القارة الأفريقية وذلك لوجود نزاعات وصراعات منتشرة في أرجاء القارة. وحظيت القارة الأفريقية بنصيب وافر من عمليات السلام التي انشأتها الأمم المتحدة منذ قيامها حتى تاريخه وتنقسم هذه العمليات إلى نوعين أساسيين هما:

1- عمليات حفظ السلام التقليدية والعمليات المفوضة بمهام بناء السلام.

ومنها على سبيل المثال الآتي:

- قوة الطوارئ الأولى التابعة للأمم المتحدة في الكونغو عام 1960.
 - قوة الطوارئ الثانية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو عام 1973-1974.
 - بعثة الأمم المتحدة في انجولا عام 1989.
 - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا عام 1993
 - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في إقليم اوزو عام 1994
 - بعثة الأمم المتحدة في اثيوبيا وارتيريا عام 2000
 - بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى 2022.
 - بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي في دارفور UNAMID
- هذا بالإضافة إلى مهام بناء السلام الذي كان نصيب القارة الأفريقية منها عدد (13) بدأت وانتهت فعليتها والمنتبقي عدد سبعة لا تزال جارية حتى الوقت الراهن.

العمليات المنتهية

- مجموعة المساعدة الاقتصادية في ناميبيا (1989-1995)
- بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انجولا (1991-1995)
- عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال (1992-1993)
- عملية الأمم المتحدة في موزمبيق (1992-1994)



- عملية الأمم المتحدة في الصومال (1993-1995)
- بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (1993-1997)
- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا (1993-1996)
- بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انجولا (1995-1997)
- بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انجولا (1997-1999)
- بعثة مراقبة الأمم المتحدة في سيراليون (1999-1999)
- بعثة الأمم المتحدة الثانية في سيراليون (1999-2005)
- عملية الأمم المتحدة في بوروندي (2004-2006)

العمليات الجارية حتى الآن:

- بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (1991)
- بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999)
- بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (2003)
- عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج (2004)
- بعثة الأمم المتحدة في السودان (2005)
- بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (2007)
- بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور (2007).

2- أن زيادة طلب الاتحاد الأفريقي الدعم الأممي لعمليات السلام في القارة الأفريقية نتيجة لعدة عوامل هي:

- افتقار أغلب الدول والتنظيمات الإقليمية الأفريقية إلى القدرات المادية والبشرية واللوجيستية لبناء السلام.
- تفاقم الآثار السلبية للصراعات الداخلية الأفريقية وامتدادها إلى المحيط الإقليمي.

- زيادة نمو الإرهاب الدولي على الساحة الأفريقية بشكل كبير خاصة بعد أحداث الربيع العربي.
- تزايد الصراع على مصادر الموارد الأولية في القارة من قبل الدول الغربية والدول الكبرى.
- تخوف الدول الأفريقية من التدخل العسكري للدول الكبرى في الصراعات الأفريقية.

3- صراع القوى العظمى في دارفور السودان

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خططها للسيطرة على العالم عن طريق القوى العسكرية ويتم تحقيق هذه الاستراتيجية إلا من خلال السيطرة على الاقتصاد العالمي بما فيها الموارد الطبيعية والتي من أهمها النفط الذي يعد المورد الأساسي للدول الصناعية وتطويع الدول من خلال فرض الوصاية السياسية عليها من خلال تحقيق التفوق العسكري والسياسي في العالم حيث يتواجد حالياً أكثر من سبعمائة قاعدة ومنشأة عسكرية خارج الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى مراكز التجسس ونقاط الارتكاز وأشكال أخرى للتواجد بما يعرف "بالتسهيلات العسكرية".

ثالثاً - الأهمية الاستراتيجية لإقليم دارفور

1. إقليم دارفور أكبر وأنقى حقول يورانيوم في العالم.
2. أكبر حقول للنحاس في العالم.
3. حقل دارفور للبتروك من المتوقع أن يصل إنتاجه إلى 500 ألف برميل يومياً.
4. الثروة الصمغية الهامة في الكثير من الصناعات.

يحتل النفط الأفريقي المرتبة الأولى في المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أفريقيا خاصة لإقليم دارفور في السودان على وجه الخصوص، تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إقليم دارفور للسيطرة على النفط ونقله عبر أنابيب لنشاد عبر المحيط الاطلنطي إلى السواحل الشرقية، من هنا نلاحظ التنافس الشديد بين



أمريكا والصين في السودان وتحديدًا في إقليم دارفور مع أهمية إشعال المنطقة وعدم الوصول إلى اتفاق مع الحكومة السودانية وتبرير عجز الدولة السودانية للاستيلاء على الموارد الطبيعية ووصول مشكلة إقليم دارفور إلى مجلس الأمن خلال فترة قصيرة، في حين لم تصل مشكلة جنوب السودان إلا بعد 22 عامًا.⁽¹⁾

أ- البعد الإسرائيلي في مشكلة إقليم دارفور⁽²⁾

يرجع اهتمام إسرائيل بقضية إقليم دارفور إلى سعيها من أجل تفكيك الوطن العربي وإشغاله بحروب داخلية للتغاضي عن قضية فلسطين من خلال ملاحظة المراقبون وجود علاقة حميمة بين المتمردين في دارفور وإسرائيل من خلال تدريب القيادات المتمردة، وتم اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي في دارفور وهو ما أكدته تقارير سرية للأمم المتحدة واعترفت إسرائيل بأنها المسئول عن إبادة مليون مواطن أفريقي من خلال تمويل الجماعات المناهضة بالسلاح وتمويل الفصائل المسلحة في إقليم دارفور بالسودان، واهتمام إسرائيل وتعاطيها مع مشكلة دارفور بأنها إبادة للدارفوريين وشبهتها بالهولوكست، وأنها تسعى لإنشاء تحالف يسمى "انقذوا دارفور" الذي ساهم بشكل كبير في الضغط على الكونجرس الأمريكي والبيت الأبيض وصدر قرارات من مجلس الأمن، وتشير تقارير إلى المطامع الإسرائيلية في السودان في المياه وفي النفط واليورانيوم، والغذاء، والوصول إلى قلب القارة الأفريقية والعمل على تفجر الصراعات العرقية والقبلية والأثنية بين أبناء المناطق الأفريقية والغنية بالثروات المعدنية والمياه والأراضي الزراعية والالتفاف حول الدول العربية من الجنوب مشكلة إقليم دارفور من خلال التالي:

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إل صراع القوى العظمى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، عام 2009)، ص ص 254-258.

(2) عادل عبد الرزاق، أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقية رؤية مستقبلية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام 2007)

(1) المستوى الأول

وجود علاقة حميمة بين إسرائيل ومتمرد دارفور حيث دربت إسرائيل العديد من القيادات المتمردة وتم اعتقال عدد من تجار السلاح الاسرائيلي في دارفور وذلك من خلال تغذية الحرب الدائرة في الإقليم وتمويل الفصائل المسلحة في الإقليم السوداني وتشبيهه بإبادة الهولوكست، وأن عدد اللاجئين السودانيين الإسرائيليين بلغ ثلاثة آلاف لاجئ تسللوا عبر الأراضي المصرية بنسبة 35% من دارفور، كما أحبطت سلطات الجمارك السودانية جهاز متطور يعرف باسم Router Computer Power يقوم برصد وتسجيل إنتاج السودان من النفط.

(2) المستوى الثاني

تدخل اللوبي الصهيوني حول المطامع الإسرائيلية في السودان خاصة في المياه والنفط واليورانيوم والغذاء، من خلال حملات في الاعلام الدولي حول الأزمة في إقليم دارفور واستصدار قرارات من مجلس الأمن، واختلاق الأزمات الفرعية مع الحكومة السودانية، والإصرار على أن أزمة إقليم دارفور هي إبادة جماعية رغم الرفض من لجان التحقيق الدولية التي شكلها مجلس الأمن، وتدشين حملة إعلامية دولية تحت عنوان "انقذوا دارفور" بغرض تدويل قضية الإقليم الغني باليورانيوم مع تحقيق أهدافها في شراء مياه النيل مع الدول المشاطئة.

(3) المستوى الثالث

وضع خطط إسرائيلية عسكرية للتدخل في دارفور عبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وذلك لعدم دعم السودان للقوى العربية والانشغال عن القضية الفلسطينية، بغرض تقسيم السودان وعدم إمكان الحكومية السودانية من حل قضية الإقليم، تقوم اسرائيل باستغلال ثروات الاقليم وتنفيذ مخطط التقسيم بأيادي سودانية، حيث يتم تقسيم السودان إلى عدة دويلات: دارفور في الغرب والبجا في الشرق، وجنوب السودان جنوبا، والشمال دولة عربية الأقل ثروة وموارد، من خلال تأجيج الصراع القبلي حول الموارد الطبيعية في الإقليم بين الرعاة (عرب) والمزارعين (غير العرب) تكونت



طبقة متعلمة اظهرت مستوى جديد من الوعي قادته نخبة دارفور تمثل حول إدراكهم أن الصراع حول الموارد ناتج عن غياب التنمية نتيجة التهميش وحرمان الإقليم من التنمية والخدمات واتهام الدولة السودانية لهم بأنهم "خارجون عن القانون" وحدث استقطاب جاد بين الحكومات وميلشيات الجنجويد والأطراف المتنازعة (الحركات المسلحة) وهي لا تمثل كل قبائل دارفور أو شعبيها، وكان لتدخل المجتمع الإقليمي/الدولي الذي اضر وزاد من تعقيدها، لتحقيق الأهداف الإسرائيلية سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للترويج لمسألة التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الانسان، وكان الهدف الأساسي ما هو إلا حلقة من الصراع الاستراتيجي الصهيوني-إمبريالي في المنطقة العربية على وجه الخصوص، والتي يفجر صراعا جديدا للقوى العظمى والصاعدة على الموارد الطبيعية في القارة الأفريقية.⁽¹⁾

– أن الحل الجذري للمشكلة يستدعي معالجة أزمة الدولة بكل مقوماتها من خلال الأتي

- 1- أزمة الهوية: خطاب وطني محايد ومنهج قومي لتكوين أمة سودانية.
- 2- أزمة الشرعية: تطبيق الديمقراطية السلمية عبر بناء ثقافي سياسي وتحقيق الوحدة والاستقرار وإنهاء عملية احتكار الموارد والفرص والسلطة والثروة لفئة معينة من خلال العدالة والتنمية المستدامة.
- 3- أزمة المجتمع: تغيير سلوك النخبة السياسية والخطاب السياسي والاهتمام بقيم التسامح والاندماج الاجتماعي.
- 4- أزمة إدارة الأزمات: التخطيط السليم والإدارة الحكيمة وعدم التعامل النخب الحاكمة بسياسة ردود الأفعال وافساح المجال لجميع المكونات السودانية الاجتماعية المختلفة تحت راية واحدة موحدة لسودان حقيقي من خلال خطاب قومي وإعلام وطني للحفاظ على الشخصية السودانية.

(1) عادل عبد الرزاق، المرجع السابق ذكره، ص 145.

تراجع التمسك الأفريقي بالمفهوم لسيادة الدولة وذلك نتيجة لمجموعة من التطورات أهمها

1- قبول الدول الأفريقية للشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- إتباع برامج التغيير السياسي الهيكلي لمؤسسات الدول الأفريقية.

3- تزايد الاستعانة بشركات الأمن الدولية لحماية النخب والمنشآت الأفريقية.

4- القبول بالرقابة الدولية على الانتخابات في الدول الأفريقية.

تكشف ممارسات الأمم المتحدة في بناء السلام في أفريقيا بشكل نموذجي أو معياري للحالات الأفريقية إلا أن النتائج جاءت متباينة إلى حد كبير بين النجاح والتغيير.

رابعاً- سلبيات الأمم المتحدة لبناء منظومة السلم والأمن في أفريقيا

ينطلق نموذج الأمم المتحدة من أيديولوجية ليبرالية لا تتفق مع الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول الأفريقية حيث يختزل دور الأمم المتحدة في التحول الديمقراطي في الدول الأفريقية بتقديم المساعدات الانتخابية فقط دون توفير المتطلبات الأخرى للتحول الديمقراطي (من بناء نظام مؤسسي يحتاج إلى دعم مادي ولوجيستي وثقافي).

1- يعتمد نموذج الأمم المتحدة في بناء السلام في الاعتماد على نظام اقتصاد السوق حيث لا يتفق مع أغلب الدول الأفريقية الفقيرة وذلك عن تحرير التجارة وتقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاعتماد على أن رفاهية الشعوب الأفريقية تأتي مع الاتجاه إلى السلع الترفيهية اعتماداً على أن ثقافات الدول الأفريقية تتماشى مع ثقافة الدول الغربية .

2- ما زال مجلس الأمن يسيطر على منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعطي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للهيمنة على عمليات السلام التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة ولعل ما يحدث في إقليم دارفور مثال لإطالة زمن الصراعات داخل السودان.



- 3- تفتقر عمليات بناء السلام إلى سياسة محددة للتمويل الأمر الذي يجعلها تعتمد على المساهمات الطوعية من جانب المؤسسات الدولية والدول المانحة.⁽¹⁾
- 4- طبقت الأمم المتحدة نموذجها لبناء السلم في القارة الأفريقية قبل أن تنتهي من صياغة نموذج متكامل لبناء منظومة الأمن والسلم الذي يحدد مضمونه والمهام والجهات القائمة بالتنفيذ والآليات المعنية بالتخطيط وتنسيق وتحويل جهود بناء السلام، ما أدى إلى ظهور الكثير في الأخطاء عند التطبيق.
- 5- تورط العناصر المشتركة في بعثات الأمم المتحدة في مخالقات عديدة تخل بمصداقية أداء المنظمة الدولية ونهب ثروات الدول الأفريقية والاستغلال وتورط قوات الأمم المتحدة في كل من السودان وساحل العاج.

• خاتمة

إن حجم التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في منظومة دعم السلم والأمن في القارة يمثل تهديداً مباشراً لثروات الدول الأفريقية، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على سيادة الدول تساؤلات عديدة منها:

- خلصت الدراسة بأن المشكلات الرئيسية المتمثلة في القارة الأفريقية تتعلق بأداء عمليات الأمن والسلم الأفريقي بالسياسات المتباينة والإمكانيات الاقتصادية المحدودة مع ضعف القدرات العسكرية للدول الأفريقية، واختلاف العقائد العسكرية بينها أدى إلى عدم إمكانية تطبيق الممارسة الفعلية لنظام الأمن الجماعي الأفريقي وذلك لاختلاف السياسات والعقائد الاقتصادية بين الدول الأفريقية بعضها البعض.
- كما خلصت الدراسة إلى عدم إمكانية تحقيق الأهداف من نظام الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي نتيجة للانقسامات الأيديولوجية بين الدول الأفريقية، لوجود دول لها مصالح مع الجانب الشرقي، وأخرى مع الجانب الغربي والتي تؤدي إلى

(1) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، العدد 202، أكتوبر عام 1995) ص199.

عدم إمكانية تسوية النزاعات الأفريقية أو بالطرق الدبلوماسية السياسية (كالمفاوضات، والمساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق أو اللجوء إلى الوسائل القضائية كالتحكيم والمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان).

- أثبتت الدراسة أن حجم التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في دعم السلم والأمن في القارة غير قادرة على حل النزاعات والصراعات بين الدول وداخلها كما في (الصومال، أثيوبيا، أوغندا، نيجيريا، ناميبيا) وذلك لضعف القدرات المالية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، حيث يتطلب الأمن الجماعي مبادئ رئيسية لمنع النزاعات وتسويتها من خلال آلية إقليمية ودولية ومنع تفاقمها مع إمكانية فرض إجراءات ضرورية للمحافظة على السلم والأمن الأفريقي مع عدم إمكانية فرض نظام الأمن الجماعي الأفريقي في تحقيق الدور المنوط به في الدول الأفريقية منذ إنشائه حتى الآن.

- أثبتت الدراسة أن الأمن الجماعي للاتحاد الأفريقي ضد أي عدوان خارجي على أي دولة أفريقية لم تختبر على نحو ما حدث بالعدوان على ليبيا لم يكن للاتحاد أي مواقف إيجابية.

- إن التحديات مازالت تعرقل عمل الاتحاد الأفريقي في تحديد مفهوم العدوان الخارجي وموقف الاتحاد من هذا العدوان.

- كما أثبتت الدراسة أن قبول القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي الدول الأفريقية يؤثر تأثيراً مباشراً على سيادة تلك الدول وأمنها الإقليمي الجماعي وفقد جزء من قرارها السياسي كحالة جيبوتي، الصومال الفرنسي، أوغندا، ليبيا.

يمكن تقديم تصور خاص للأمن الجماعي الأفريقي كالتالي:

1- إرادة أفريقية جماعية تهدف إلى حفظ السلم والأمن من خلال مجابهة التهديدات المختلفة. من خلال قيام الاتحاد الأفريقي بعمل بيان بالمخاطر التي تهدد الدول الأفريقية، مع تحفيز تفعيل نظام الأمن الجماعي كمنهج رئيسي للمصلحة الوطنية،



والتي تعتمد بشكل أساسي على القوة والمصلحة الوطنية، التي تؤدي إلى هدف حقيقي تسعى الدول الأفريقية لتحقيقه مع دعم النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية والدينية والأسرية لبناء مؤسسات فعالة قادرة على التكامل في النظام الإقليمي والدولي من خلال منظمات إقليمية تهدف إلى الوصول إلى التعاون والسلام الإقليمي وذلك بالسيطرة على النزاعات وصون الأمن والسلم والتكامل لإيجاد بيئة سياسية ذات سلطة مع تطوير الممارسة التطبيقية للأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي.

2- إن تعزيز منظومة السلم والأمن في القارة الأفريقية من أهم الأولويات التي يتبناها الاتحاد الأفريقي منذ قمة الاتحاد الأفريقي الأولى في جنوب أفريقيا عام 2002، ليصبح مجلس السلم والأمن الأفريقي الجهاز المسئول عن تعزيز السلم والاستقرار في القارة مع اختلاف طبيعة وأطراف وأهداف المنازعات الأفريقية والممارسات لبعض نظم الحكم، والحرمان الاقتصادي والشروط السياسية والاقتصادية والدولية في شؤون القارة، وارتباط بعض القادة في الدول الأفريقية بأطراف خارجية تؤثر على القرار الأفريقي.

الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الأمن والسلم وظهور النزاعات والصراعات التي تنجم على المستوى الداخلي أو الخارجي إقليمياً ودولياً، وقيام الاتحاد الأفريقي بأساليب ومناهج مختلفة في حل وتسوية المنازعات وضعف الإمكانيات للوصول إلى التسوية الأنسب للحد من النزاعات الأفريقية في ظل ظروف أكثر فاعلية بين الدول الأفريقية في إطار من التعاون في مجالات الدفاع والأمن والعمل الجماعي الأفريقي تحت تأثير المتغيرات الدولية والقارية الأمر الذي دفع الدول الأفريقية إلى التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي باعتباره إقليمياً أكثر كفاءة وطموحاً في دفع وتعزيز العمل الجماعي الأفريقي في كافة المجالات خاصة مجال السلم والأمن وذلك لتحقيق الوحدة الشاملة والأفريقية.

3- اكتسب مجلس السلم والأمن الأفريقي مصداقية تجلت في الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلس الأمن بالأمم المتحدة والعلاقات السياسية والأمنية مع الاتحاد الأوروبي وبالإضافة إلى هيئة الحكماء والتي عقدت دورات حول مواضيع مثل إحلال السلم والأمن بالقارة ومنع النزاعات والعنف والاضطرابات الخاصة بالانتخابات والعدالة والمصالحة إلا أن مجال السلم والأمن الأفريقي مازال يحتاج إلى دفعة قوية لتسوية المنازعات والعمل على تفعيل الدور الأفريقي في هذا الشأن بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية والعمل على إيجاد مصادر مالية ولوجيستية لإنشاء جيش أفريقي موحد قادر على حفظ السلم والأمن بالقارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، مطبقاً لميثاق الاتحاد الأفريقي.

4- نجح الاتحاد الأفريقي في الحد من المنازعات وتسوية وحفظ السلم والأمن في إقليم دافور بشكل جزئي إلا أن التدخل الخارجي في تسوية النزاع الأفريقي لمصالحة الاقتصادية والخارجية يؤثر في قرارات الاتحاد الأفريقي نظراً لقلّة إمكاناته الحالية اللوجيستية والعسكرية الأفريقية من ناحية والمصالح الدولية للدول في الاتحاد الأفريقي والقوى العظمى من ناحية أخرى. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تطوير العمل الجماعي الأفريقي لمستوى أكثر فاعلية وطبقاً للإمكانيات المتاحة.

5- من ثم فإن القانون التأسيسي للاتحاد قد حدد الإطار القانوني لمجلس السلم والأمن الأفريقي، وأصدر مؤتمر الاتحاد الأفريقي بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي ونعرض أهم ما جاء في البروتوكول كالتالي:

1- جهاز صنع القرار فيما يختص بمنع وإدارة وتسوية الصراعات ويعاونه كل من اللجنة المفوضة ومجمع الحكماء، ونظام انذار قاري مبكر وقوة أفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص.

2- تتمثل أهداف مجلس السلم والأمن في تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا ومنع الصراعات وإحلال السلام ومحاربة الإرهاب الدولي، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأفريقي وحماية حقوق الإنسان والحريات.



3- احتواء الصراعات الداخلية والخارجية للدول الأفريقية قبل تطورها إلى أزمات وتحقيق السلم والأمن للشعوب الأفريقية واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال وحق التدخل حال جرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الإنسانية.

تمثلت الانتقال إلى الاتحاد الأفريقي نقلة نوعية في مجلس السلم والأمن الأفريقي ونتيجة تجاهل البروتوكول لدور المنظمات الإقليمية فإنه اكتفى بقوات التدخل السريع بأن تبقى القوات مستعدة في دولها انظاراً لاستدعائها دون الإشارة إلى التدريبات المشتركة على المستوى الإقليمي لمرحلة أولى الأمر الذي أدى إلى تعقيدات في عملية الاستدعاء لهذه القوات وعدم استعدادها وقدرتها على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى.

4- تدخل المنظمات الإقليمية في مسائل السلم والأمن الأفريقي تخضع في الأساس لميثاق الأمم المتحدة وإشراف مجلس الأمن وهذا يمثل عدم التطرف في استخدام حق الاتحاد الأفريقي في التدخل الجماعي وعدم تدخل المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية والخارجية التي عانت منها القارة الأفريقية.

5- يظل مبدأ التدخل الجماعي الإقليمي محدوداً في ظل غياب وفاق إقليمي حول بعض المفاهيم المرتبطة الخاصة بمفاهيم الحروب والإبادة الجماعية للجرائم الإنسانية بالإضافة إلى العجز الأفريقي في تدبير القدرات المادية لبناء قوة أفريقية قادرة على التدخل السريع في الأزمات.

6- إن توحيد المصطلحات العسكرية والمفاهيم المختلفة بين جيوش الدول الأفريقية التي تنتمي لثقافات مختلفة وعملية التنسيق القاري الأفريقي من خلال الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وصولاً إلى تأسيس منظمة قارية للأمن والتعاون والتنمية تطرح اتفاقية شاملة لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في إطار قاري خاصة في مجال الأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

7- إن بناء نظام أفريقي فعال للأمن الجماعي من خلال وضع سياسة دفاعية قارية مشتركة، يمثل أملاً أفريقيًا خاصة حال توفر الإرادة السياسية الأفريقية من جانب القيادات والشعوب الأفريقية لبناء نظام مؤسسي قاري وفعال قادر لنقل القارة من حالات عدم الاستقرار إلى حالة الأمن والسلام لتحقيق الهدف المنشود والقضاء على المجاعات والفقر والأمراض.

8- يعتمد الاتحاد الأفريقي لتحقيق منظومة السلم والأمن الجماعي في القارة التي تشكل تهديدًا للسلام من خلال مبادرات هي كالتالي:

أ- خلق مجتمعات آمنة كوسيلة لضمان الأمن الجماعي.

ب- التنمية السياسية والاقتصادية للدول الأفريقية.

ج- اتخاذ التدابير اللازمة ضد النزاعات عن طريق التعبئة القارية والدولية ضد المنازعات.

د- إضفاء الطابع السلمي في الدول الأفريقية من خلال منظمات المجتمع المدني.

هـ- تقوية الآلية المحلية للوقاية من الصراعات والنزاعات الداخلية.

و- القضاء على الفقر والمجاعات والأمراض وتدعيم القضاء والتعليم والوفاق داخليًا وخارجيًا من خلال سياسة السلام.

تعاني معظم الدول الأفريقية من خلل هيكلي في الأوضاع الاقتصادية وذلك لاستغلال الدول العظمى والأوروبية الدول الأفريقية في المواد الأولية الزراعية والمعدنية واعتمادها على إنتاج الدول الأفريقية من المواد الأولية والتي تتحدد أسعارها من خلال البورصات العالمية كما أن انتاجها عرضة للتقلبات من عام آخر الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في اقتصاديات تلك الدول وهو ما يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الدخل القومي لها حيث يمثل الناتج المحلي الأفريقي إلى الناتج العالمي بنسبة 1% والتجارة القارية الأفريقية إلى 2% من التجارة العالمية.



9- ضرورة تحقيق الوحدة النقدية الأفريقية رغم العقبات الاقتصادية المالية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية النقدية.

10- إن التحديات التي تفرضها العوامل السياسية الخارجية أمام الاتحاد الأفريقي تعد أهم التحديات على المستوى الدولي والارتقاء بمكانة الاتحاد الأفريقي وتغيير الظروف الدولية ومصالح الفاعلين الدوليين في مقدمتهم الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا خاصة في ظل تنامي الروابط السياسية الجديدة الصيني والروسي والياباني ووجود قضايا خلافية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لوجود دور دولي فاعل ومستقل للاتحاد الأوروبي الأمر الذي يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، الأمر الذي يعد من أهم التحديات الدولية للاتحاد الأفريقي للعمل على ضرورة بناء موقف جماعي أفريقي يستهدف الارتقاء بالقارة الأفريقية وارتقاء مكانتها الدولية والتصدي لمحاولات التهميش والاستغلال الغربي وذلك من خلال إسقاط المديونيات الخارجية الأفريقية وفتح الأسواق الدولية أمام الصادرات والمنتجات الأفريقية.

11- إن نظام الأمن الجماعي لن يتحقق إلا من خلال معالجة الأزمات الدولية بما لها من جذور سياسية واجتماعية - اقتصادية - وثقافية على جميع المستويات الإقليمية والدولية.

12- أن يتم تنظيم المجتمع الدولي على أساس تعديل المادة 7 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الأمن الجماعي الدولي ومساهمات الدول الغنية للدول الفقيرة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

13- ضرورة تنفيذ تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الأجندة الأفريقية 2063 والتي تتضمن الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية والتطلعات بشأن الاتجاهات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستغلال الموارد الطبيعية لصالح الدولة الأفريقية.

